تحليلات وآراء

ولاية الفقيه كعقبة استراتيجية: قراءة في مشروع نزع السلاح المقاوم

بقلم: حنين محمد الوحيلي / باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

7 أيار 2025

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لم تكن نظرية ولاية الفقيه، منذ انبثاقها في الفقه السياسي، اجتهاداً طارئاً أو استجابة ظرفية لفراغ في إدارة الحكم خلال زمن غيبة الإمام، بل كانت تجسيداً لجوهر الرؤية الإسلامية التي لا تفصل الدين عن السياسة، ولا تضع العبادة في قطيعة عن السيادة. إنها امتداد طبيعي للقيادة النبوية، حيث تتجلى الولاية بوصفها تكليفاً بحماية الأمة وتحصينها من التبعية، وتوجيه مسارها نحو العدل والكرامة والسيادة. ومن هذا المنطلق لا تفهم ولاية الفقيه كصيغة حكم ديني تقليدي، بل كمشروع مقاوم يتحدى الاستكبار ويفكك مركزية الهيمنة.

إن محور المقاومة رغم تنوع خلفياته السياسية والمذهبية، يجد في هذه النظرية ركيزة فكرية تسمح له بالتماسك أمام الضغوط، لأنها لا تؤسس لعلاقة تبعية بين أطرافه، بل لعلاقة تكامل في وجه الهيمنة والاحتلال والاستضعاف، هذا ما يفسر حساسية القوى الدولية والإقليمية من حضور هذه النظرية، ليس بوصفها خطراً دينياً أو مذهبياً، إنما كعقبة استراتيجية في وجه إعادة تشكيل (الشرق الأوسط)، وفق رؤية تقصي شعوبه عن الفعل السيادي المستقل. من هنا يصبح مشروع نزع سلاح المقاومة سواء في العراق أو لبنان أو اليمن حلقة أساسية في هندسة سياسية جديدة، الغاية منها تفكيك بنية الردع الشعبي، وتفريغ فكرة المقاومة من مضمونها الجغرافي والعقائدي.

لطالما استخدم الخطاب الدولي ذريعة "حصر السلاح بيد الدولة" لإعادة إنتاج الدول الخاضعة للقرار الغربي، لا لبناء دول ذات سيادة حقيقية. فالعراق اليوم يشهد حراكاً سياسياً غير معلن لتصفية سلاح المقاومة تحت شعارات مثل "الدولية المدنية" و "حماية القانون"، رغم أن هذا السلاح هو من حرر الأرض وكسر شوكة الهيمنة الأمريكية بعد عام 2003، وهو الذي يمنع اليوم الانزلاق الكامل نحو التبعية الاقتصادية والأمنية، ويجري ذلك وسط ضغط متزايد لإعادة هيكلة الدولة بما يضمن تحييد البنية العقائدية للمقاومة وفصلها عن منظومة القرار الوطني.

في لبنان، وعلى وقع الحرب الأخيرة مع العدو الصهيوني، تسعى بعض القوى إلى توظيف اتفاق وقف إطلاق النار كمقدمة لطرح قضية السلاح مجدداً، مستندة إلى دعم صهيو-أمريكي يهدف في جوهره إلى انهاء قوة الردع الوحيدة القادرة على كبح التوسع (الإسرائيلي)، مشروع نزع سلاح "حزب الله ما هو إلا خطوة في مخطط أشمل يهدف إلى إعادة رسم خريطة السلطة في لبنان بطريقة تلغي فكرة المقاومة من الوعي العام، وتدخل البلد في حالة فراغ استراتيجي يخدم مصالح الكيان.

أما اليمن، فالهجمات الأمريكية البريطانية (الإسرائيلية) مؤخراً ليست سوى رد مباشر على قرار صنعاء دعم غزة، وكسر الحصار البحري والبري المفروض عليها، إن ما يُقدم دولياً على إنهُ استهداف عسكري "لأنصار الله الحوثيين" هو في جوهره عدوان غير شرعي على دولة ذات سيادة، تستند في دعمها لفلسطين إلى قاعدة شرعية وشعبية، في حين إن دول العدوان تمارس حرباً تنتهك فيها القانون الدولي من خلال ضرب المدنيين والبنى التحتية، لا بذريعة أمنها بل بذريعة حماية هيمنة الكيان.

ما يجري ليس مجرد محاولات جزئية لنزع سلاح هنا أو هناك، بل مشروع متكامل لتفكيك وحدة الساحات وشل قدرة المحور المقاوم على التنسيق السياسي والعسكري، والقضاء على النموذج الوحيد الذي لا يزال يتحدى هيمنة النظام الدولي بشكله الأمني والعسكري. فاستهداف السلاح هو استهداف للعقيدة، وللبنيه السيادية التي ولد فيها هذا السلاح، وأهمها نظرية ولاية الفقيه التي هي في الحقيقة السلاح الأسمى والأقوى والأكثر تهديداً للمنظومة الأمريكية – الصهيونية، لأنها ليست قابلية للاحتواء أو التطويع أو الشراء.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى مفارقة قانونية كاشفة، فالنظام الدولي الذي يطالب بتجريد المقاومة من سلاحها، هو ذاته الذي يدعم امتلاك الكيان الصهيوني لترسانة نووية غير خاضعة للرقابة، ويبرر تسليح المستوطنين بذريعة الدفاع عن النفس، ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام القوة خارج أراضيها. إن معيار احتكار العنف الذي يستخدم ضد المقاومة ليس معياراً قانونياً بل أداة سياسية لشرعنة نزع السيادة عن شعوب المنطقة.

إن فهم المشروع المقاوم من زاوية الصراع النظري مع هذا النظام هو ما يمنحنا القدرة على إدراك جوهر الاستهداف، فالمعركة ليست فقط على الصواريخ بل على الوعي الذي يشرعن إطلاقها، ونظرية ولاية الفقيه ليست فقط نظرية حكم بل نظرية في بناء القوة وإدارة المواجهة وصيانة السيادة على قاعدة التكليف لا التبعية. ولهذا فإن التمسك بها لا ينطلق من ولاء مذهبي أو ارتباط إقليمي بل من إيمان عميق بأن بقاء هذه الأمة مرهون ببقاء إرادتها، وإن السلاح الذي يطلق في وجه العدو هو سلاح شرعي يجب الدفاع عنه، لأنه آخر ما تبقى بيننا وبين الخضوع الكامل.

في المجمل، لا يمكن فصل الهجوم المنهجي على سلاح المقاومة عن الهدف الأشمل، إنهاء ما يعرف بوحدة الساحات، وتفكيك الترابط العضوي بين جبهات إيران والعراق ولبنان واليمن وفلسطين، والأخطر من ذلك ان المستهدف الفعلي في هذا المسار ليس فقط البنية العسكرية لهذه الجبهات، بل المرتكز الفكري الذي يمدها بالشرعية والاتساق، أي نظرية ولاية الفقيه. فهذه الولاية بما تحمله من تكليف واستقلالية وربط بين الحق والقوة، تشكل العقبة الأهم أمام مشروع إعادة اخضاع المنطقة لنظام دولي لا يعترف إلا بما يخدم مصالح الكبار، ولذلك فإن نزع السلاح لم يعد مجرد مطلب سياسي بل واجهة لمشروع استراتيجي أوسع يستهدف تفكيك الإرادة الشعبية وتحويل المقاومة إلى ذكرى في أرشيف الصراع، وقطع صلتها بالنظرية التي تمنحها العمق والامتداد والاستمرارية.

ان التمسك بالسلاح المقاوم اليوم لم يعد مجرد قرار تكتيكي في جبهة من الجبهات، بل هو موقف كلي من الصراع وخيار وجودي يحفظ للأمة سيادتها وكرامتها، ولكن الأهم ان النظر إلى هذا السلاح لا يجب أن ينفصل عن النظر إلى النظرية التي تحرسه وتنظمه وتوجهه "ولاية الفقيه" التي تمثل السلاح الأسمى، لأنها تؤسس لبناء وعي جماعي لا تقهره الجيوش ولا تضلله الحملات. وحين تصبح النظرية هدفاً للضرب كما السلاح، نفهم أن الصراع لم يعد فقط على الجغرافيا بل على الفكرة.